

دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للجزائر دراسة تحليلية للفترة (2010-2018)

The role of exchange rate in achieving a balance of payments balance for Algeria

An analytical study of the period(2010-2018

محمدي سهام^{1*}، طوال هبية²

¹ مغبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهلية بالجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، s.mahammedi@univ-djelfa.dz

² جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، h.toual@univ-djelfa.dz

تاريخ القبول: 2021/05/27

تاريخ الاستلام: 2021/05/07

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2018)، بحيث تم من خلالها التطرق إلى تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين رصيده. وهذا ما أظهرته النتائج بعد التحليل وذلك عند ارتفاع أسعار النفط، كما أن نسبة كبيرة من المداخيل بالعملة الصعبة تضيع نتيجة اختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات و الواردات، ومنه خلصنا إلى القول أن الواردات خارج منطقة الأورو تحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار مقابل اليورو، وتنوع الصادرات خارج المحروقات أمر حتمي للاقتصاد الجزائري لتجنب الأزمات النفطية المتسببة في انخفاض أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، توازن ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، الدولار ، اليورو.

تصنيف JEL: F31؛ F32؛ F34

Abstract:

This study aimed to highlight the role of the exchange rate in achieving balance in the Algerian balance of payments during the period (2018-2010) , So that the analysis of the development of the Algerian dinar exchange rate and its role in achieving balance in the balance of payments and improving.

Its balance was dealt with This is what the results showed after the analysis, when oil prices rose, and a large proportion of the income in hard currency is lost as a result of the difference in the currencies traded between exports and imports. From this, we concluded by saying that imports outside the euro area limit exchange losses resulting from converting the dollar against the euro , Diversifying exports outside hydrocarbons is imperative for the Algerian economy to avoid the oil crises that cause low oil prices.

Key Words :The exchange rate ,The balance of the balance of payments ,The balance of trade, Dollar , Euro.

JEL Classification: F31 ;F32 ; F34

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

أدت زيادة أهمية سعر الصرف على الصعيد المحلي الإقليمي والدولي إلى تعدد أشكاله، وظائفه وأدواره، فسعر الصرف الاسمي الذي يعبر عن تعادل قيمة العملة المحلية مع العملات الأجنبية في سوق الصرف لم يعد كافيا لوحده للتعبير عن العلاقات الترابطية بين قيمة العملة ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

1.1 الإشكالية:

ما هو دور سعر الصرف ليحقق التوازن في ميزان المدفوعات للجزائر؟

2.1 أهداف الدراسة:

__ محاولة معرفة دور تقلبات سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

__ معرفة مدى تأثير ميزان المدفوعات الجزائري بتغيرات سعر صرف الدينار بالنسبة لعملات البلدان التي تتعامل معها الجزائر.

3.1 أهمية الدراسة:

إن موضوع أسعار الصرف من المواضيع الجد مهمة في الحياة الاقتصادية ويمكن توضيح هذه الأهمية في ما يلي:

__ جميع الدول تسعى للحفاظ على سعرت صرف يناسب وضعها الاقتصادي.

__ سعر الصرف يعتبر أداة يمكن من خلالها معرفة مكانة الدولة الاقتصادية ومن ثم السياسية.

__ الآثار الكبيرة التي تخلفها تقلبات أسعار الصرف على اقتصاد الدولة.

4.1 المنهج المتبع:

المنهج الوصفي والتحليلي الذي يركز على التحليل و الوصف للمتغيرات الاقتصادية من خلال، وهذا بهدف تحليل

أسعار الصرف ودوره في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في الجزائر.

2. مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

1.2 تعريف سعر الصرف:

أدى قيام التجارة والتبادل فيما بين الدول وانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى للاستفادة من فروقات العوائد والمزايا الاستثمارية إلى ظهور الحاجة إلى مبادلة العملة المحلية إلى العملات الأجنبية، وهنا ظهر سعر الصرف لأداء هذه الوظيفة وتسهيل عملية المبادلة وفق أطر تنظيمية وأعراف متفق عليها. ويمكن تعريف سعر الصرف، بأنه سعر وحده العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية (دومينيك، 1993، صفحة 146)، أو أنه سعر عملة دولة ما إزاء عملة دولة أخرى (الساعدي صبحي و عبد إباد، 2011، صفحة 8)، كما يعرف أنه يعبر عن كمية الوحدات من إحدى العملتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى. ويعرف أيضا على أنه قيمة العملة معبر عنها بعملة أخرى، حيث يعتبر ثمن العملة بالنسبة لعملة أخرى (Paul & Maurice, 2008, p. 331). وهذه التعريفات موحدة ومتفق عليها تقريبا، فسعر الصرف هو سعر إحدى العملتين **Is** لعملة الأخرى، أو بعبارة أكثر دقة هو ما يدفع من وحدات بعملة ما للحصول على وحدة واحدة من العملة الأخرى (محسن، 2014، صفحة 178)، ويصبح وفقا لهذا التعريف سعر الصرف الآليات الهامة التي تستند إليها المعاملات

في سوق الصرف، والهدف منه هو تسهيل عملية المبادلة فيما بين العملات المختلفة وتحويل القدرة الشرائية من عملة إلى أخرى، وهو ما ينتج عنه إمكانية تلبية الحاجات المختلفة عند الانتقال إلى بلد آخر.

2.2 أنواع وأشكال سعر الصرف: يأخذ سعر الصرف عدة أشكال لكل واحد منها غرض وهدف محدد:

- **سعر الصرف الاسمي:** تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف الاسمي)، وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة. (قانة، 2009، صفحة 11)

- **سعر الصرف الحقيقي:** تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر أيضا من خلال الرقم القياسي أي مؤشر سعر الصرف الحقيقي، الذي يمكن اعتباره مؤشر مرجح تجاري، يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم.

ولمعرفة آثار سياسة سعر الصرف، فإن من المهم التمييز بين التغيرات في أسعار الصرف الاسمية والتغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف الحقيقية، فالتغير في سعر الصرف الاسمي بين بلدين هو التغير في سعر الصرف الواقعي الذي يسود في السوق، والتغير في سعر الصرف الحقيقي يساوي التغير في سعر الصرف الاسمي معدل للفروقات في معدل التضخم في كلا البلدين. وبالطبع فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية منتوجات البلد، وبالتالي على صادراتها ووارداتها. (عبد الرزاق، 1996، صفحة 130)

- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور سعر صرف عملة ما بالنسبة لأسعار صرف مجموعة من العملات الأخرى. (خضير و حميداتو، 2017، صفحة 202)

- **السعر التوازني:** و هو سعر الصرف الذي يكون متسقا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فالصدمة الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني.

وسعر الصرف التوازني الأساسي يمكن القول بأنه سوف يتحدد وبشكل مستمر في أسواق الصرف الأجنبي، فهو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات في ظل غياب التدخل الرسمي من قبل السلطات النقدية وتمثل نقطة التقاطع بين العرض والطلب قيمته التوازنية (Rebecca & Peter, 2003, p. 7)

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** من أجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. (بن طيرش، 2011، صفحة 49)

3.2 وظائف سعر الصرف: تتمثل وظائف سعر الصرف في: (صيد، 2013، صفحة 26)

- **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المتعاملون الاقتصاديون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية. وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والعالمية.

-وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة باتجاه سوق شريك تجاري معين، أين توجد ميزة نسبية لسلع البلد (أ) في سوق البلد (ب)، وبالتالي تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن فروع صناعية معينة وتعويضها بالاستيراد، حيث تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيراد معين، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

وهنا يمكن الاستدلال بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث أحدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تحتويه من تقنيات، وهو ما أدى إلى انتعاش الصادرات اليابانية في قطاع صناعة السيارات بشكل عام وباتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

-وظيفة توزيعية: حيث يمارس سعر الصرف هذه الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية. حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي، والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

3. أساسيات حول ميزان المدفوعات

1.3 تعريف ميزان المدفوعات : هناك عدة تعاريف أعطيت لميزان المدفوعات نذكر منها:

• يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين " ميزان المدفوعات " و"ميزان الدائنية و المديونية للدول" والذي يسجل الحقوق و الديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة. (حسين عوض الله، 2005، صفحة 44)

• ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان ويسمى ميزان المدفوعات. (ساكر، 2004، صفحة 92)

• ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة. (يسرى و آخرون، 2005، صفحة 323)

• ميزان المدفوعات يمثل بيان موجز لجميع المعاملات الدولية للمقيمين في دولة ما مع بقية العالم خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. (Dominick, 2013, p. 729)

ومن خلال الجمع بين هذه التعاريف يمكن إعطاء التعريف التالي: ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

2.3 عناصر ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن، يحتوي الجانب المدين على جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على جميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إلى البلد. (يسرى و آخرون، 2005، صفحة 204)

ويقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعية، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض ويختلف التقسيم حسب كل وجهة نظر فتعددت هذه التقسيمات، إلا أن التقسيم الأكثر اتفقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى حساب العمليات الجارية، حساب رأس المال، حساب عمليات التسويات الرسمية و أخيرا حساب السهو والخطأ. (يونس و نجار، 2005، الصفحات 206-207)

جدول رقم 1 : هيكل ميزان المدفوعات الدولية

البيان	متحصلات (دائن)	مدفوعات (مدين)
أولاً: السلع والخدمات		
– السلع		
– خدمات النقل		
– التأمين		
– الرحلات الى الخارج		
– الدخول من الاستثمارات		
– العمليات الحكومية		
– الخدمات الأخرى		
ثانياً: التحويلات من جانب واحد		
– خاصة		
– عامة		
ثالثاً: رأس المال والذهب النقدي		
أ) القطاع غير نقدي:		
– التزامات طويلة الأجل		
– التزامات قصيرة الأجل		
– أصول طويلة الأجل		
– أصول قصيرة الأجل		

		<p>(ب) القطاع النقدي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التزامات طويلة الأجل - التزامات قصيرة الأجل - أصول طويلة الأجل - أصول قصيرة الأجل - الذهب النقدي - السهو والخطأ
--	--	--

المصدر: (يونس و نجار، 2005، صفحة 204)

3.3 العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات:

من بين العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات نذكر أهمها:

أ- التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً. (الحجار، 2003، صفحة 64)

ب- معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية. كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها. (برشيش، 2007، صفحة 69)

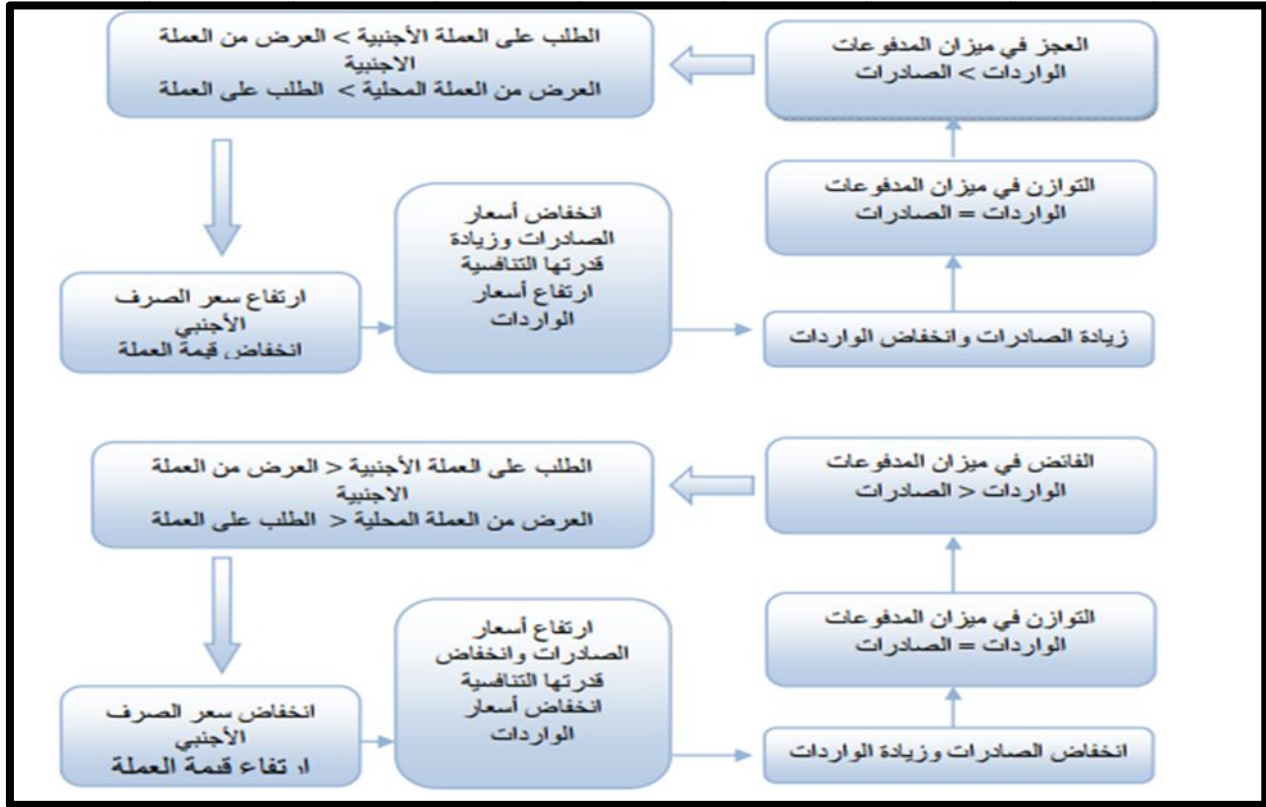
ت- سعر الفائدة الحقيقي: إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثراً على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين. (صرارمة و بعلول، 2018، صفحة 52)

ث- سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى عكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. (الحجار، 2003، صفحة 65)

4. دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

1.4 علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات: في الشكل التالي، يمكن توضيح علاقة وكيفية عمل آلية سعر الصرف كمحدد لميزان المدفوعات.

الشكل رقم 1: العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات



المصدر: (صرامة و بعلول، 2018، صفحة 50)

2.4 آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات:

قد يتعرض ميزان المدفوعات إلى اختلالات، لذا لابد من اللجوء إلى حلول تتمثل في إجراءات تتخذها وترسمها السلطات النقدية ولهذه السياسات عدة مناهج، والتي حاولت تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة للتغيرات في سعر الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، ومن أجل تحقيق ذلك نحاول باختصار التطرق إلى أهم هذه المناهج في النقاط التالية:

أ- **منهج المرونات:** يركز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري، على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات، ومن ثم أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيراً على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري.

ب-منهج الاستيعاب الاقتصادي: تم تقديم هذا المنهج بواسطة (J.Mead.E, 1951)، والذي يركز على قواعد التحليل الكينزي، حيث يبحث منهج الاستيعاب من خلال النظر في أثر التخفيض على سلوك الانفاق في الاقتصاد المحلي، وتأثير الانفاق المحلي على الميزان التجاري.

ج-المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات: تطور المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وانسجم مع طروحات النقديين من أنصار مدرسة شيكاغو أمثال (H.jonsen,Mandel)، حيث يعالج المنهج مشكلة العجز والفائض في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال لعرض النقود والطلب عليها، إذ يبدأ بتعريف ميزان المدفوعات على أنه : ظاهرة نقدية لا حقيقية، وإن اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق. (غريب و خيضر، 2017، صفحة 16)

3.4 تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري:

يبين الجدول أدناه سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومقابل اليورو الأوروبي وكذا رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2018).

الجدول رقم 2: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و مقابل اليورو الأوروبي ورصيد ميزان المدفوعات:
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
(DA/US\$) Exch	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69	109.47	110.97	116.62
سعر البترول دولار /للبرميل	77,4	107,5	109,5	105,9	96,71	53.06	45.00	54.05	71.44
(DA/€) Exch	98.52	101.4	99.62	105.4	106.91	111.67	121.1	125.05	137.69
الصادرات (مليون دولار)	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	34763	41016
الواردات (مليون دولار)	40473	47247	50376	54852	58580	51501	47089	46059	46197
BOP (مليار دولار)	16.41	20.19	12.04	0.133	-5.88	-27.54	-26.03	-21,76	-15,82

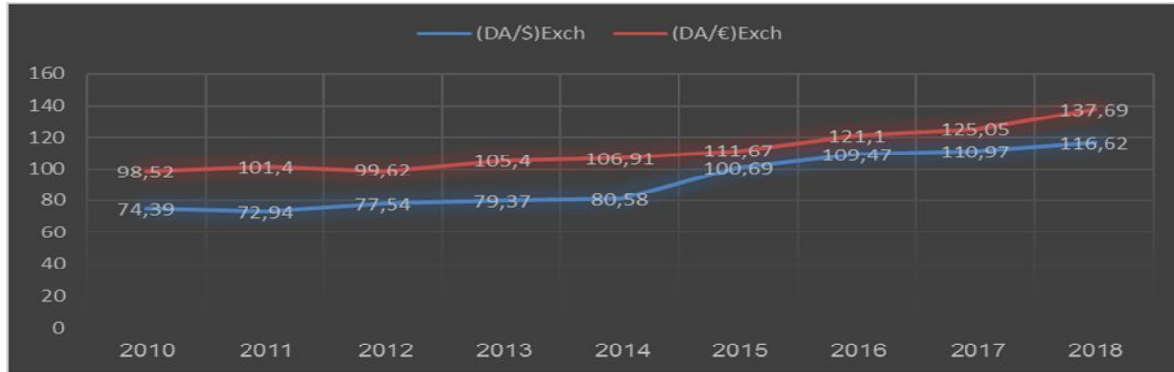
المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على:

-التقارير الإحصائية لبنك الجزائر من 2010 إلى 2018.

-تقارير المديرية العامة للجمارك بالجزائر.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومقابل اليورو الأوروبي ورصيد ميزان المدفوعات بالشكل البياني التالي:

شكل رقم 2: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومقابل اليورو الأوروبي



يلاحظ من الشكل البياني رقم (02) أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار عرف ارتفاعا محسوسا، حيث سجل في سنة 2010 معدل 74.39 دج مقابل واحد دولار ليصل إلى 77.54 دج للدولار الواحد في سنة 2012، هذا ما يدل على انخفاض جديد لقيمة الدينار الجزائري رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال نفس الفترة نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك. كما تواصل التراجع على مستوى قيمة الدينار بعد سنة 2014 حيث وصل إلى 80.58 دج للدولار الواحد، وبين سنتي 2015 و2016 انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 90 دينار للدولار الواحد في سنة 2015 إلى 109.47 دينار في سنة 2016، أي تراجع بنسبة 8%، حيث بقي هذا التراجع في قيمة الدينار الجزائري طيلة فترة الدراسة، وهذا راجع لاتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين وتراجع أسعار البترول، وذلك بالتزامن مع تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري.

أما سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو سجل ارتفاع مستمر تدريجيا ماعدا سنة 2012 سجل 99,62 ، وسبب هذا الارتفاع هو نتيجة انخفاض لقيمة الدينار الجزائري، ويلاحظ أيضا أن وضعية ميزان المدفوعات ما بين الفترة 2010 و2012، حالة عدم الاستقرار قد تكون ناجمة عن الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء تذبذب أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف. أين بدأ يتراجع الرصيد من سنة 2013 ليلعب عجزا بقيمة 26.03 مليار دولار سنة 2016، وهذا يرجع إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري للميزان التجاري إضافة إلى وجود مؤشرات تدل على دخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف لتغطية ارتفاع فاتورة الواردات في ظل تراجع حجم الصادرات في السنوات الأخيرة، مما يدل على أن السياسات الاقتصادية المنتهجة غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات.

5. الخاتمة:

يعتبر موضوع سعر الصرف من المواضيع الجديدة بالاهتمام، لما له من آثار على مختلف المؤشرات والقطاعات الاقتصادية، ولعل من أهمها القطاع الخارجي، الذي يعبر عنه بمدى تطور وضعية ميزان المدفوعات. أن أغلب الدول تلجأ إلى استخدام سياسة سعر الصرف لمعالجة اختلال ميزان مدفوعاتها، وهذا ما يمثل اهم التوصيات التي يقدمها صندوق النقد الدولي لتلك الدول التي تلجأ إليه من أجل الاقتراض. ومن خلال هذه الدراسة، تم التوصل الى ان سعر الصرف يعتبر متغير مهم، ولكن ليس المتغير الاهم في دراسة العلاقات بين الدول العربية النفطية ومحيطها الخارجي.

إن ميزان المدفوعات لا يتأثر فقط بتغير سعر الصرف بل بمجموعة من العوامل أهمها سعر البترول، تنوياً لما جاء في البحث من دراسة وتحليل.

6. الاقتراحات:

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح وتقديم جملة من التوصيات يمكن إنجازها فيما يلي:

- يجب العمل على تفعيل أدوات سياسة سعر الصرف في الجزائر لتحقيق أهدافها المسطرة وللحد من الخلل في التوازنات الداخلية والخارجية؛
- ضرورة إجراء إصلاحات جذرية تهدف إلى القضاء وضبط السوق الموازية، من خلال فرض عقوبات صارمة وغرامات على التجار والسماسرة الذين يحاولون التلاعب بأسعار الصرف؛
- يجب على الحكومة العمل على إنشاء وتفعيل مكاتب الصرف مع دعم الجهاز المصرفي واصلاحه ورفع ثقته لدى الجمهور والمؤسسات وبكل الوسائل وبما يواكب التغيرات العالمية؛
- ضرورة تنويع مصادر تراكم احتياطات الصرف الأجنبي وكذلك رفع الضغط على أسعار الصرف من خلال الحفاظ على الاحتياطات من العملة الصعبة ومراقبتها وعدم استنزافها، مع ضرورة إقامة حواجز تجارية صارمة وفعالة على الواردات؛
- يجب تفعيل سياسة نقدية مستقلة تهدف إلى السيطرة على التضخم وتعمل على ضبط الكتلة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي، مع منح حرية وصلاحيات أكثر للبنك المركزي في قيامه بمهامه وتعزيز استقلاله عن قرارات الحكومة؛
- ضرورة توجيه السياسة المالية بما يخدم استقرار سعر صرف الدينار وكذلك العمل على ترشيد الموازنة العامة من خلال إعادة النظر في هيكل النفقات العامة وتوجيهها نحو القطاعات الإستراتيجية وضبط معدلات نموها بما يتناسب والوضعية الاقتصادية؛
- ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية وتطويرها وتمويلها ومراقبتها وتنفيذها وفق أعلى المعايير العالمية لدورها الفعّال في مساندة التنمية المستدامة، كما يجب على الحكومة الجزائرية إعادة النظر بقاعدة 49/51 والتي تعد حاجزا مشبها أمام المستثمر الأجنبي.

- نوصي المعنيين والمستهلك والمواطن الجزائري أن يعرف ويتوجه باقتصاده نحو التخصص وتحقيق التنافسية في مجال الفلاحة مثلاً يمكن للجزائر أن تتفوق على جارائها في مجال إنتاج مختلف أنواع التمور وزيت الزيتون والقمح في منطقتة وهذه ميزة تنافسية ورسم خطة إستراتيجية لها.
- وبما ان المحروقات المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، لهذا لا بد من محاولة إيجاد مصادر أخرى وتشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى خلقاً للتوازن، كما يلزم البحث عن بدائل أخرى للنفط في ظل الإمكانيات المادية المتاحة، أيضاً، يجب على الدول الجزائرية التي تصدر النفط تسيير الإيرادات الخاصة بقطاع المحروقات بعقلانية أكثر بما يضمن لها على الأمد المتوسط والبعيد إمكانية الخروج من دائرة النفط؛
- لا بد من تنفيذ سياسات اقتصادية ضمن استراتيجيات تعمل على تحقيق التوازنات الخارجية والداخلية على حد سواء، فأهم الجوانب التنمية الاقتصاد الداخلي على الأمد البعيد سوف يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد وعودة الاختلالات الخارجية للاقتصاديات المبنية أساساً على الاقتصاد الريعي؛
- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف والعمل من أجل قابلية تحويل عملات الدول محل الدراسة على المستوى الدولي؛
- لا بد من إعادة تعزيز السوق العربية المشتركة والتفكير في إنشاء عملة موحدة، والسعي وراء التخلص من كل تبعية اقتصادية حتى لا تصبح الصدمة الغذائية أخطر من الصدمة النفطية، والسعي كذلك في إيجاد سياسة تعمل على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي.

7. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمد عبد الرحمن يسرى، و آخرون. (2005). الاقتصاد الدولي. الاسكندرية: جامعة الاسكندرية.
- إسماعيل عدنان. (2019). دار الخيمة.
- امين صيد. (2013). سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات . . لبنان.
- بسام الحجار. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية (المجلد الطبعة الأولى). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- بولرباح غريب، و سفيان خيضر. (2017). تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2004-2014). مجلة معارف، العدد 23.
- حسون الساعدي صبحي، و حماد عبد إيداد. (2011). أثر تخفيف سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية.
- زينب حسين عوض الله. (2005). الاقتصاد الدولي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- سالفدور دومينيك. (1993). ملخصات شوم، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- السعيد برشيش. (2007). *الاقتصاد الكلي*. الجزائر: دار العلوم للنشر.
- سفيان خيضر، و صالح حميداتو. (2017). سفيان خيضر، و صالح حميداتوتغيرات أسعار النفط الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري. *مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*، العدد2.
- الطاهر قانة. (2009). *اقتصاديات صرف النقود والعملات* (المجلد الأولى). الجزائر: دار الخلدونية.
- عبد الوحيد صرارمة، و نوفل بعلول. (2018). قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات -دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة2000-2016. *مجلة المالية وحوكمة الشركات*، المجلد 2 العدد2.
- عطاء الله بن طيرش. (2011). أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية-حالة الجزائر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية.: المركز الجامعي غرداية.
- غازي النقاش عبد الرزاق. (1996). *التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية*. عمان: دار وائل للنشر.
- محمد العربي ساكر. (2004). *محاضرات في الاقتصاد الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد حاكم محسن. (2014). أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف. *مجلة جامعة أهل البيت*، العدد11.
- محمد محمود يونس، و عبد الوهاب علي بنجار. (2005). *اقتصاديات دولية*. الاسكندرية: دار الجامعة الاسكندرية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Dominick, S. (2013). *International Economics* (Vol. 8 éme edition). Usa: Wiley Education.
- Paul, K., & Maurice, O. (2008). *Economie Internationale*. France: Pearson Education.
- Rebecca, L., & Peter, F. (2003). *Concepts of quilibrium Exchange Rates Study Presented To Bank of England*. Great Britain.

8.الملاحق

الملحق رقم 1: أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري مقدر بالدولار الأمريكي

السنوات	الرصيد الخارجي الجاري	رصيد حساب رأس المال	الرصيد الإجمالي
2010	12,16	3,42	15,58
2011	17,757	2,370	20,14

12,057	-0,361	12,418	2012
0,133	-1,019	1,153	2013
-5,881	3,396	-9,277	2014
-27,537	-0,247	-27,289	2015
-26,031	0,186	-26,217	2016
-21,76	0,334	-22,09	2017
-16,040	16,598	17,180	2018

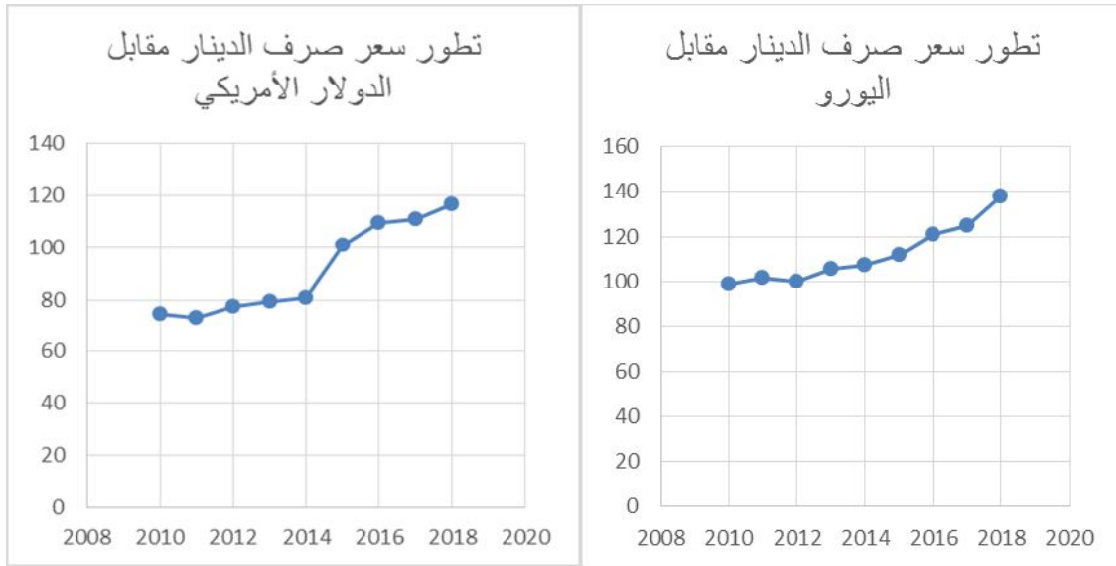
* وضعية مؤقتة

الملحق رقم 2: ميزان المدفوعات للفترة (2013-2017) مقدر بالدولار الأمريكي

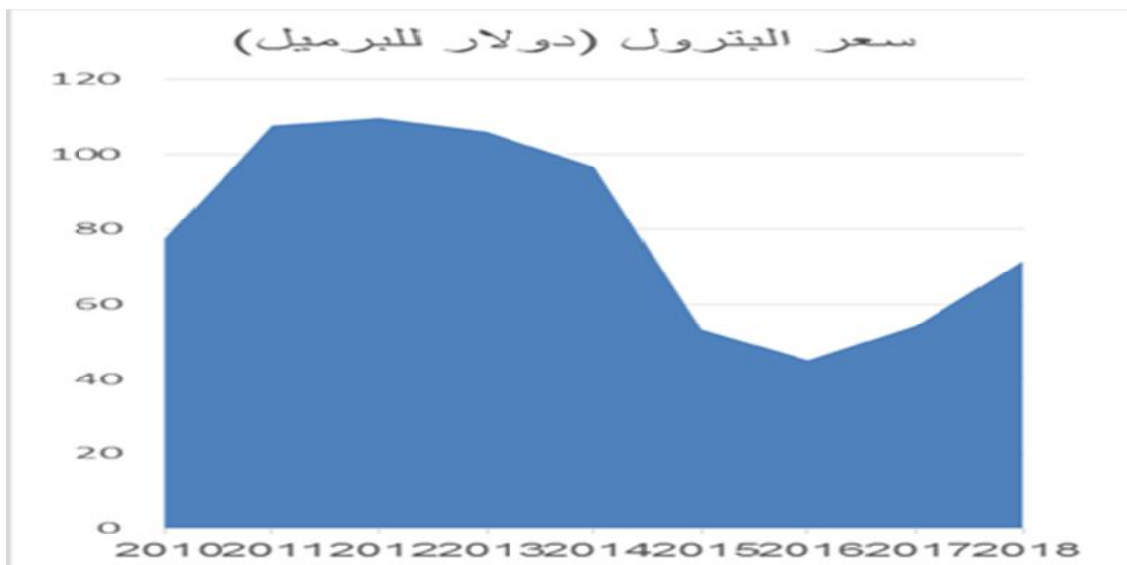
2017*	2016	2015	2014	2013	
(بملايير الدولارات الأمريكية، باستخدام تعليمات محاسبة)					
-22,096	-26,219	-27,289	-9,277	1,153	الرصيد الخارجي الجاري
-14,412	-20,129	-18,083	0,459	9,880	الميزان التجاري
34,569	29,309	34,566	60,129	64,867	الصناعات (F.O.B)
33,202	27,918	33,081	58,462	63,816	المحروقات
1,367	1,391	1,485	1,667	1,051	أخرى (خارج المحروقات)
-48,981	-49,437	-52,649	-59,670	-54,987	الواردات (F.O.B)
-8,178	-7,343	-7,524	-8,141	-6,998	خدمات، خارج دخل العوامل، صافى
3,004	3,433	3,475	3,555	3,778	دائن
-11,182	-10,776	-10,999	-11,696	-10,776	مدين
-2,594	-1,570	-4,453	-4,814	-4,521	دخل العوامل، صافى
2,262	2,424	2,192	3,232	3,548	دائن
-4,856	-3,994	-6,645	-8,046	-8,069	مدين
-0,037	-0,027	-0,124	-0,045	-0,067	دفع القوائد
-4,819	-3,967	-6,521	-8,001	-8,002	أخرى
-3,221	-2,913	-3,721	-5,256	-5,911	منها: حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
3,088	2,822	2,771	3,219	2,792	تحويلات، صافية
0,334	0,187	-0,248	3,396	-1,020	رصيد حساب رأس المال
0,001	0,001	0,000	-0,003	0,000	حساب رأس المال
1,206	1,589	-0,688	1,525	1,952	الإستثمار المباشر (الصافى)
-0,066	0,473	-0,459	0,517	-0,384	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
-0,168	0,270	0,001	0,748	0,165	السحب
0,102	0,203	-0,460	-0,231	-0,549	الإحتياط
-0,807	-1,875	0,899	1,357	-2,588	الأخطاء و السهو، صافى
-21,762	-26,031	-27,537	-5,881	0,133	الرصيد الإجمالى
21,762	26,031	27,537	5,881	-0,133	التمويل
21,808	25,557	27,242	5,556	-0,239	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
-0,031	0,186	0,191	0,347	0,168	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
-0,014	0,288	0,104	-0,022	-0,062	حقوق أخرى للإستلام نتيجة عن التوظيف
					مخصصات حقوق السحب الخاصة
					وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي
					للتكبير:
97,332	114,138	144,133	178,938	194,012	الإحتياطيات الإجمالية (بذون ذهب)
19,414	22,747	27,174	30,088	35,402	بعد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل
54,053	45,005	53,066	100,234	108,971	سعر الوحدة لصناعات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)

* وضعية مؤقتة
المصدر: بنك الجزائر، النشرة العامة للجزائر

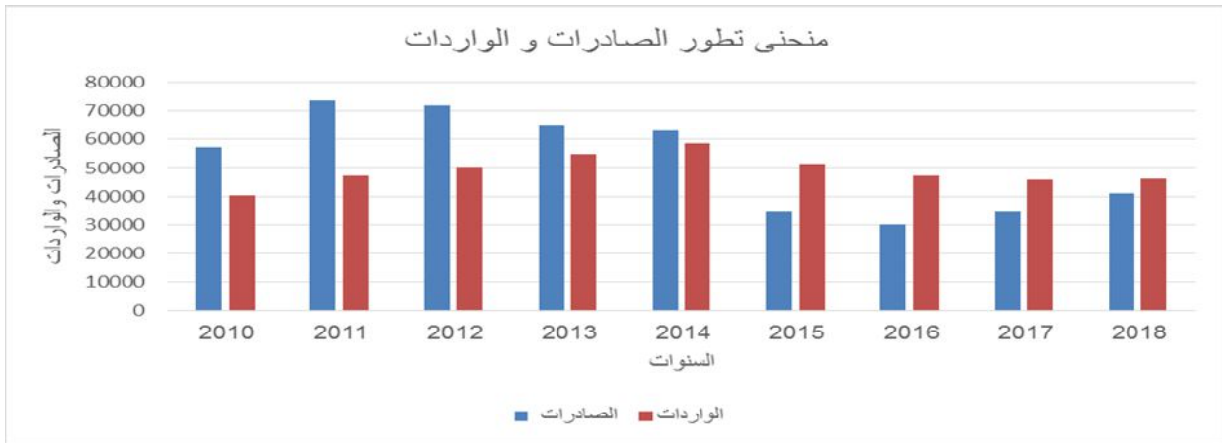
الملحق رقم 3: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري



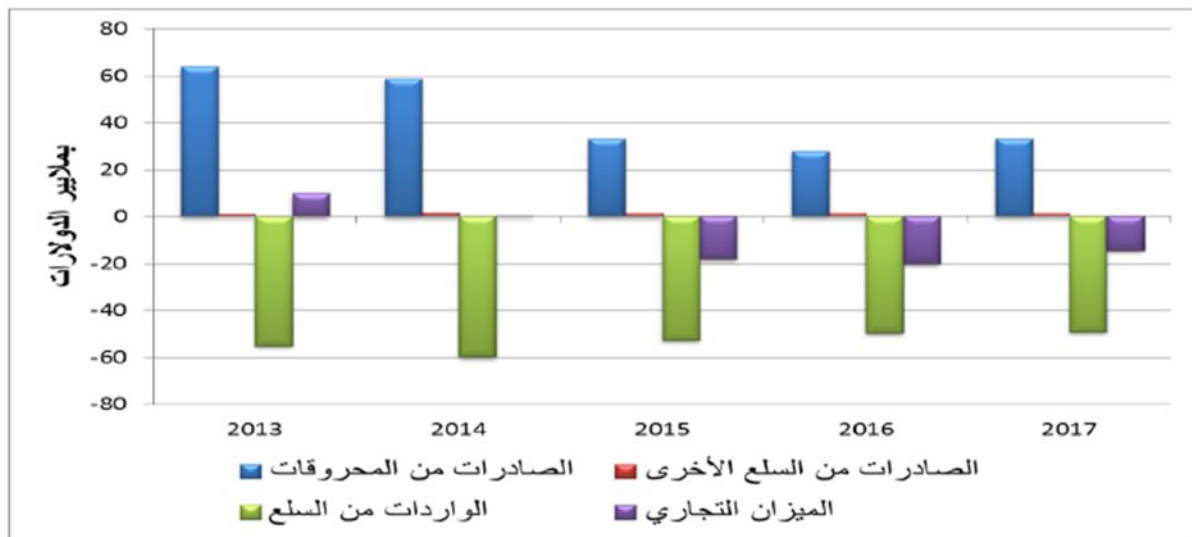
الملحق رقم 4: تطور السعر الشهري للبتروال (جانفي 2014 - ديسمبر 2017)



الملحق رقم 5 : تطور الصادرات و الواردات



الملحق رقم 6 : تطورات بنود الميزان التجاري (2013-2017)



الملحق رقم 7: تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (2013-2017)

